

كروولوجيا ولادة أول مركزية مستقلة بالمغرب

1 - الدار البيضاء: 31 أكتوبر 2009

انعقد أول اجتماع بحضور 5 نقابات وهي: الاتحاد النقابي للشغيلة المغربية USTM، النقابة المستقلة للجماعات المحلية SICAL، النقابة الشعبية للمأجورين SPS، النقابة المغربية المستقلة لقطاعات البناء والإسكان والتعمير والتنمية المجالية SMASCHU، ونقابة العمل الاجتماعي SAS.

2 - الرباط: 14 نونبر 2009

تم اللقاء بحضور النقابات الخمس السابقة، وتمحور نقاش الاجتماع حول ثلاث نقط هي: الحوار الاجتماعي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشروع قانون النقابات المهنية.

3 - الدار البيضاء: 12 دجنبر 2009

بحضور الخمس نقابات السالفة الذكر، زائد كل من النقابة المستقلة للشغل SAT والاتحاد الديمقراطي للشغالين UDT.

تم الاتفاق على إحداث «لجنة الدار البيضاء» و «لجنة الرباط»، الأولى مكلفة بصياغة مشروع القانون الأساسي للإطار النقابي الموحد، في حين كلفت الثانية ببلورة البرنامج العام لتأسيس هذا الإطار النقابي الموحد.

4 - مكناس: 08 يناير 2010

بحضور النقابات السبع السالفة الذكر، زائد الهيئة الوطنية للتعليم INE - النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام SIMSP - النقابة المستقلة للتعليم الابتدائي SAEP - النقابة المستقلة للممرضين SII - اتحاد نقابات المبادرة USI ونقابة مفتشي التعليم SIE (بصفة ملاحظ). وتمت خلال اللقاء مطالبة كل من «لجنة الدار البيضاء» و «لجنة الرباط» بالمضي قدما في إعداد مشروع «النظام الأساسي» و «البرنامج العام» لتأسيس إطار نقابي موحد، كما أحدثت لجنة ثالثة بمكناس عهد إليها تهيئ «الورقة التوجيهية» الخاصة بهذا الإطار الموحد.

5 - الرباط: 29 يناير 2010

عقد اللقاء بحضور كل النقابات السالفة الذكر، زائد النقابة الوطنية للمهندسين بالمغرب SNIM - النقابة الديمقراطية للتعليم العالي بالمغرب SDESM - النقابة المستقلة للمأجورين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة SIS/SNRT.

6 - الدار البيضاء: 07 مارس 2010

عقد اللقاء بحضور كل النقابات السالفة الذكر، بالإضافة إلى الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين UGDT والنقابة الوطنية للتجديد SNA والنقابة الوطنية العمالية SNT.

7 - فاس: 28 مارس 2010

استكمال دراسة وتهيئ مشاريع الأوراق التي ستعرض على المؤتمر التأسيسي، والمتملخصة أساسا في النظام الأساسي والورقة التوجيهية والملف المطلي.

8 - الرباط: 04 أبريل 2010

تم التركيز على تنظيم تظاهرة فاتح ماي بالرباط مع توزيع الأدوار وتعيين اللجنة التنظيمية.

9 - الدار البيضاء: 18 أبريل 2010

تناول الاجتماع بالدرس والتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لعموم الشغيلة المغربية بسبب الغلاء الفاحش لتكاليف العيش وسياسة الأجور المجحفة.

10 - برشيد: 09 ماي 2010

تقييم تظاهرة فاتح ماي مع وضع اللمسات الأخيرة لعقد المؤتمر التأسيسي يوم 30 ماي 2010.

11 - الدار البيضاء: عقد المؤتمر التأسيسي 30

ماي 2010

تمت المصادقة على كل من النظام الأساسي والملف المطلي والورقة التوجيهية، كما تمت المصادقة على أعضاء المكتب الوطني وتم تحديد أعضاء المجلس الوطني.

12 - الرباط: 11 يونيو 2010

انتخاب أعضاء المجلس الوطني للمركزية



الإطارات النقابية الموقعة على عقد ميلاد اتحاد النقابات المستقلة بالمغرب

- الاتحاد النقابي للشغيلة المغربية - الهيئة الوطنية للتعليم - النقابة الوطنية للمهندسين بالمغرب - النقابة الوطنية للتجديد - النقابة الشعبية للمأجورين - الاتحاد الديمقراطي للشغالين - اتحاد النقابات الديمقراطية - الاتحاد العام الديمقراطي للشغالين - النقابة المستقلة للتعليم الابتدائي - نقابة العمل الاجتماعي - النقابة المستقلة للشغل - النقابة الديمقراطية للتعليم العالي بالمغرب - النقابة المستقلة للجماعات المحلية - النقابة المستقلة للممرضين - النقابة المستقلة للمأجورين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة - النقابة المغربية المستقلة لقطاعات البناء والإسكان والتعمير والتنمية المجالية - النقابة الوطنية العمالية.

بعد ولادته في ماي الماضي

هل سيبتلع اتحاد النقابات المستقلة المركزيات التقليدية؟



يوسف خطيب

من الآن فصاعدا يجب على عباس الفاسي أن يضع كرسيه في طاولة الحوار الاجتماعي الذي يجريه مع المركزيات النقابية، بعد ميلاد مركزية جديدة تحت اسم اتحاد النقابات المستقلة بالمغرب في 30 ماي 2010. منظر هذا الإطار النقابي الفتى، كما يقولون، يسعون للمساهمة في العمل النقابي الوطني من خلال تحقيق الفصل بين الحزبي والنقابي وفك الارتباط بينهما باستقلال كل منهما. وبالتالي إحداث قطيعة مع ما سمته الورقة التوجيهية «زمن النقابة التابعة المتواطئة مع البعد الحزبي، أي أصبحت النقابة الوجه الآخر لعملة الحزب».

المركزية الجديدة «كشرت» عن أنيابها، من خلال إعلان مواقفها تجاه العديد من القضايا. فمثلا يعتبر اتحاد النقابات المستقلة، أن الحوار الاجتماعي في شكله الحالي لن يؤدي سوى لمزيد من التوتر والاحتقان؛ وأن المجلس الاجتماعي والاقتصادي من خلال المشروع الحالي «لن يفضي إلى أي قيمة مضافة ما لم يتم فتحه على تمثيلية اجتماعية موسعة». كما

عن الحد الأدنى في القطاع الصناعي)، وكذا الأجور المتعلقة بمدة العمل اليومية والأسبوعية، وحرمان أغلبيتهم الساحقة من التعويضات العائلية. العمل على تقوية الإجراءات الزجرية ضد المشغلين المنتهكين لقوانين الشغل، ومراجعة قوانين الوظيفة العمومية في اتجاه عصرنتها ودمقرطتها. وتدعو المركزية إلى سن مقتضيات قانونية لضمان الحق في الشغل للجميع، والحق في الحماية من البطالة، وتأمين المعيشة في حالة البطالة، مما يستوجب -حسب الملف المطلي- إحداث تعويض معقول عن البطالة بدءا بالتعجيل بإصدار القانون بشأن إحداث تعويض عن فقدان العمل، وجعله منسجما مع المعايير المتعارف عليها عالميا. وتشدد المركزية على ضرورة مراجعة القانون حول التأمين الإجباري ونصوصه التطبيقية المتعلقة بالمرض بالنسبة للأجراء، بما يسمح بتغطية صحية فعلية لكافة فئات الطبقة العاملة، وبضمان العلاج المجاني للفئات المستضعفة منها أو المحرومة من العمل، واعتماد إجراءات زجرية رادعة ضد تشغيل الأطفال دون السن القانوني، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية صحة الأطفال اليافعين المضطرين للعمل، والذين لا تقل أعمارهم عن 15 سنة...

تعتبر أن عملية صياغة مشروع القانون التنظيمي للإضراب تمت بشكل انفرادي من طرف وزارة التشغيل، وذلك بالاستناد فقط على موقف الباطرونا التي سبق لها أن صاغت مشروع قانون حول الإضراب. أما بخصوص مشروع قانون النقابات المهنية، فنرى المركزية المستقلة أن الخلاصة التي يمكننا استنتاجها من المشروع كونه يشكل تراجع غير مسبوق في ما يتعلق بحماية الحريات النقابية الفعلية، خاصة وأنها تشدد على أنه تحاشى وتفادى -عن قصد- التنصيص على جملة من الحقوق. «إن مشروع القانون المقترح بخصوص تنظيم النقابات المهنية، يتطلب وقفات معمقة حول إشكالية التمثيلية المفترى على مفهومها، والتي يتم تأويلها حسب المصالح الذاتية للأطراف المستفيدة من الوضعية الراهنة». ويتشكل الملف المطلي للمركزية الجديدة من العديد من النقاط أهمها: إقرار المفهوم الاجتماعي للأجر كوسيلة تكفل للأجير ولأسرته عيشة لائقة وكريمة بدل اعتباره كمنزلة للعمل، وربط تطور الأجور بتطور الأثمان وارتفاع الأسعار حفاظا على القدرة الشرائية للأجراء. جعل حد للحيف ضد أجراء القطاع الفلاحي على مستوى الحد الأدنى للأجور (يقل بما يقارب 30 في المائة